

OVERVIEW OF NATIONAL EDUCATIONNAL LANDSCAPE  
EGYPT

Iman Farag

Cairo 2011

## مقدمة

يدور هذا التقرير حول الجامعات في مصر وقد تناول الموضوعات التالية:

### - مفهوم الجامعة

يرتبط تبلور مفهوم الجامعة بمعناها الحديث في مصر بالتجربة التاريخية لنشأة جامعة القاهرة في بدايات القرن العشرين وما يعنينا هنا هو استكشاف أثر هذه التجربة في تشكيل النموذج الوطني، سواء على مستوى البنية المؤسسية أو الرهانات الاجتماعية والسياسية. فننتعرض فيه للتصورات عن معني الجامعة المتخيل في بدايات القرن العشرين، ثم ما ترتب على ذلك من تصورات عن الجامعيين، وحقوقهم الاجتماعية وأدوارهم السياسية، وتمتد تأثيراتها إلى يومنا هذا.

### - الوضع الراهن

صورة عامة عن التعليم الجامعي و توزيعه من خلال عدد من المؤشرات الرئيسية : عدد الجامعات و تصنيفها، أعداد الطلاب، التوزيع النوعي والأقليمي، و الوزن النسبي لمختلف التخصصات، وما يشير إليه تعدد التصنيفات أحيانا من دلالات.

### - الإطار القانوني

وقد تناول قانون تنظيم الجامعات، و قانون الجامعات الخاصة، إضافة إلى النقاش المتجدد حول القانون الموحد للجامعات. وهو ما يثير قضية استقلال الجامعات. ويسمح الرصد بطرح التساؤلات حول الدستور و القوانين، و حول القوانين و تطبيقها، و حول ما تدخله السلطة التنفيذية من تغييرات هائلة على تنظيم الجامعات، عبر الإجراءات وليس القوانين .

### - أهم الإتجاهات العامة

تعرضت الجامعات في مصر على مدى السنوات الماضية للعديد من التغييرات، فمنها ما يعود إلى التغييرات الاجتماعية بالمعنى الواسع، مثل ارتفاع نسبة الطالبات، ومنها ما يتصل مباشرة بالسياسات الحكومية، مثل تقليص عدد الطلاب المقبولين في الجامعات. وثمة تغييرات هادئة ولكنها ذات تأثير عميق و ممتد، مثل تعميم نظام الفصلين الدراسيين، وأثره على العملية التعليمية، وعلى الحياة الجامعية، و من التغييرات التي لا زالت في طور التطبيق و التعميم، تبني نظام الساعات المعتمدة، أو الوحدات المعتمدة. و في إطار هذا القسم من الدراسة، يقتصر الاهتمام على عدد من التغييرات الهيكلية في المبادئ الحاكمة لعمل الجامعات، وهي: 1- تأسيس الجامعات الخاصة 2- زيادة عدد البرامج الموازية في الجامعات الحكومية 3- ميزانية الجامعات بين التمويل الذاتي والاعتمادات الحكومية 4- سياسة القبول بالجامعات على مفترق الطرق- 5 الاعتماد و الجودة: شعار المرحلة .

-إصلاح التعليم العالي، مشروع تطوير التعليم العالي نموذجا:

شهدت السنوات من 2002 إلى بداية 2008، إنجاز المرحلة الأولى من مشروع تطوير التعليم الجامعي، أو HEEP Higher Education Enhancement Project ويتألف ذلك المشروع من 6 مكونات : صندوق مشروع تطوير التعليم العالي، مشروع تطوير نظم وتكنولوجيا المعلومات، مشروع تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات، مشروع تطوير كليات التربية، مشروع تطوير الكليات التكنولوجية، مشروع توكيد الجودة و الاعتماد، و كما هو واضح من استعراض قائمة المشروعات، فهي تمس بالعديد من القضايا والقطاعات، وتحدد الأولويات، كما أنها تشير بالمفارقة، إلى القطاعات والجوانب الغائبة.

-أساتذة وطلاب: الجامعة كعالم اجتماعي

أفكار أولية بحثا عن أوسع الخبرات المشتركة بين الفاعلين من أساتذة و طلاب وأسئلة حول الدلالات الاجتماعية المتغيرة لمعنى الجامعة، والوضعية الاجتماعية لأساتذة الجامعة، و الدراسة الجامعية كحقيقة في حياة الطلاب.

-الخاتمة الجامعات بعد 25 يناير 2011: إصلاح أم ثورة

تساؤلات للمستقبل

## 1- مفهوم الجامعة

يرتبط تبلور مفهوم الجامعة بمعناها الحديث في مصر بالتجربة التاريخية لنشأة جامعة القاهرة في بدايات القرن العشرين (راجع دراسة نفيسة حسن دسوقي). وما يعيننا هنا هو استكشاف أثر هذه التجربة في تشكيل النموذج الوطني، سواء على مستوى البنية المؤسسية أو الرهانات الاجتماعية والسياسية.

و لعل أول الاستخلاصات الدالة هو دخول كلمة الجامعة بمعناها المتعارف عليه حالياً ضمن قاموس اللغة. و تشير بعض الدراسات التي تناولت نصوص تلك الفترة إلى أن العديد من المصادر البالغة التنوع قد تحدثت عن ضرورة أن تكون لمصر "مدرسة كلية جامعة" (1894) أو "مدرسة كلية مصرية" (1906). أما عن الاختصار الذي قاد إلي تكريس كلمة "الجامعة" فيبدو أنه كان مرتبطاً بالنماذج والخبرات التي تم الرجوع إليها لتحديد ما ينبغي أن تكون عليه تلك المؤسسة التعليمية الجديدة و ما يميزها عما سبقها من مؤسسات.

ففي رأي مفكر مثل جورج زيدان، لم يكن وارداً أن تتبع المؤسسة الوليدة نموذج الكلية البروتستانتية Syrian Protestant College of Beyrouth أو ال Muhammadan Anglo-oriental College الهندية لأن "تلك المؤسسات لا تدرس كل العلوم مثلما هو الحال في أكسفورد"، وعليه فإن فكرة "تدريس كل العلوم" تظهر و كأنها السمة المميزة لما يجدر تسميته بالجامعة. الأمر الذي يتكرر كذلك في الانتقادات التي صاحبت الإعلان عن تأسيس الجامعة، إذ يكتب شبلي شميل في 1908 معبراً عن خيبة أمه لأنها لا تشابه جامعات أكسفورد أو كامبريدج أو طوكيو أو كيوتو التي تدرس فيها علوم الطب والقانون والهندسة والزراعة والأدب والفلسفة. (Farag,1999)

أما المرجعية الثانية للتفكير فيما ينبغي أن تكون عليه الجامعة، فهي واقع مؤسسات نشر المعرفة السائدة في مصر في ذلك الوقت، و منها تحديداً ما يسمى بالمدارس العليا. وقد تأسست في القرن التاسع عشر في ظل حكم الوالي محمد علي، بغية تكوين النخبة المدنية والعسكرية التابعة للدولة، من موظفين و تقنيين و عسكريين. و عليه فإن فكرة الجامعة التي تضم كل العلوم، كانت تنطوي صراحة أو ضمناً على دلالة إضافية هي "معرفة أخرى" غير تلك التي توفرها المدارس العليا. لم يكن التصور واضحاً بشأن تقسيم العمل، بين الجامعة والمدارس العليا، و إن بدا مثلاً أن للأدب بالمعنى الواسع مكانة محورية في المؤسسة الجديدة، علي حين ظلت علوم الدين خارج النطاق، رغم أن الأزهر في تحوله من جامع إلي جامعة حديثة، سوف يشهد تحولات مؤسسية مشابهة. و الحال أن تعريف المعرفة الأخرى لم ينصب علي مضمون العلوم المعنية، بقدر ما عنى بالأغراض الاجتماعية : معرفة من أجل المعرفة لا من أجل الوظيفة، كما هو الحال في المدارس العليا، التي كان المقصود منها تلبية الاحتياجات المتصورة للدولة في ضبطها للمجتمع. فإلى أي حد كان من الممكن ضمان

استقرار مثل هذه الصيغة؟ و كيف كان من الممكن إجرائيا، سن التمييز بين الموظف والمتقف؟ مثل هذه الأسئلة النظرية والجزئية، غالبا ما يتم حسمها عمليا و جزئيا، كما نشهد على ذلك العديد من الكتابات اللاحقة، (لويس عوض على وجه الخصوص)، ولن نتعرض هنا لتفصيلات التأسيس و معضلاته بقدر ما يهمننا أن نتوقف عند النقاط الفاصلة.

في عام 1925 وعلى أثر أزمته المالية وتراجع عدد الطلاب المقيدين فيها، انتقلت الجامعة الأهلية إلى تبعية الدولة، ووزارة المعارف تحديدا، في سياق شهد كذلك تأسيس الأمريكية بالقاهرة (راجع دراسة ياسمين معتز). و على ضوء ذلك التغير، يمكن إعادة قراءة الأسئلة التي جرى طرحها في واقع الأمر منذ تأسيس الجامعة. كان أولها أن تلك المؤسسة تعترم تقديم شهادات أكاديمية مرموقة إلى خريجها، على أن ذلك يقتضي اعترافا من الدولة. فهل تعتمد الدولة شهادات الجامعة بما يستتبع ذلك من مزايا مستقرة في التوقعات، وعلى رأسها ضمان الوظيفة؟ جرى طرح السؤال في صيغة استفهامية و مستقبلية منذ تأسيس الجامعة الأهلية، على الرغم من أن غرضها كان المعرفة من أجل المعرفة. ثم جرى طرحه على نحو أكثر إجرائية في مفاوضات الجامعة مع وزارة المعارف العمومية، خاصة فيما يتعلق بمزاولة خريجي الجامعة للتدريس بمدارس الوزارة، أو بالمصير المهني لمبعوثي الجامعة العائدين من الدراسة في البلدان الأوروبية. وعلى الجانب الآخر كانت هيكلية المعرفة في شكل أقسام و تخصصات وامتحانات، و شهادات، تستبق هي الأخرى مسوغات إعداد الخريجين لمزاولة مهن محددة، في سياق سياسي واقتصادي، يشكل فيه جهاز الدولة رب العمل الرئيسي بالنسبة للمتعلمين. و المفارقة هي أنه إذا كان مؤسسو الجامعة الأهلية قد اعتبروا في بداية القرن أن الجامعة قد صارت ضرورة لأن المدارس العليا لا تفي بالغرض، فإن النموذج الثقافي لهذه المؤسسة المفتوحة كان أقرب للأزهر، في صورته التقليدية، بمعنى الانفتاح على المجتمع، و انطباق شروط الالتحاق بهذه المؤسسة، على معظم الراغبين في دخولها.

أما النموذج "الحديث" للجامعة، فقد وضعت أولى لبناته على النحو التالي : تحولت كلية الآداب – المكون الوحيد للجامعة الأهلية – بطلابها و أساتذاتها و مبانيها و أراضيها – الي تبعية الدولة، التي حولت هي الأخرى مدارسها العليا تدريجيا إلى كليات جامعية، يتوقف الالتحاق بها، على اشتراطات تتعلق بالشهادات و السن، و ذات مسار تعليمي واضح، تحكمه بداية و نهاية، وقواعد للانتقال من صف إلى آخر، و تراتبية للطلاب الناجحين. و اكتملت التجليات المادية المعمارية و الرمزية بتأسيس ما يعرف بالحرم الجامعي كفضاء مميز، و ما استتبعه لاحقا من تشييد للمدينة الجامعية، المخصصة لسكن طلاب، ثم طالبات الاقاليم.

ومن تلاقي هذه العناصر، تجسد معنى الجامعة : مؤسسة مركزية، تجمع بين أكبر عدد ممكن من المعارف و التخصصات، تشغل قمة الهرم التعليمي، و تعيد تشكيله من الأعلى للأسفل وتحظى باعتراف الدولة، أو ما يحل محلها أو ينوب عنها، ويتم من خلالها تلقي المعرفة في صورة مقننة في شهادات دراسية، تتيح لحاملها مزاولة العمل. وتبرهن الخبرة المصرية اعتمادا على أسبقية نموذج جامعة القاهرة، على أن الثلاثينات شهدت على نحو متزامن تكريس الحرم الجامعي كجزء أساسي

من المجال العام، وتتويج المعرفة المكتسبة عبر الجامعة بوصفها الأكثر رقياً، في ذات الوقت الذي بدأت تطرح فيه إشكالية الإدماج السياسي و الاجتماعي للمتعلمين عبر العمل. فقد شهدت الثلاثينيات أزمة عابرة ولكنها كاشفة عرفت باسم "بطالة المتعلمين"، بالتزامن مع صعود أشكال الاحتجاج السياسي، التي برز خلالها الشباب المتعلم كقوة سياسية..

على نحو ما إذن ورثت الجامعة عما سبقها من مؤسسات " تقليد سياسي" راسخ بشأن الدراسة والعمل، بما يستتبعه من تصورات و يستتبعه من توقعات، حول الحق والمكانة والحراك الاجتماعي ورأس المال الرمزي. وكان من السهل نوعاً ما أن يتحول التقليد السياسي إلى عقد اجتماعي و سياسي، مع تلاقي الحق في التعليم والحق في العمل، أو بمعنى آخر مع الإقرار بمجانبة التعليم الجامعي من جانب و التزام الدولة بتعيين الخريجين من جانب آخر، كعلامات مميزة للحقبة الناصرية.

و بغض النظر عما يتبقى من هذا و ذلك، و بغض النظر كذلك عن الجدل الدائر منذ تلك الحين، حول توصيف و تصنيف القوى الاجتماعية الأكثر استفادة من هذه السياسات العامة، يبقى انه على اختلاف الأنظمة السياسية و عبر مختلف مراحلها التاريخية، شهدت مصر على مدى القرنين التاسع عشر والعشرين ما يمكن أن نسميه بـ" الدولة المربي"، التي تراهن علي التعليم بشكل أساسي في إنجاز التحديث، و التي تدعو مواطنيها أو رعاياها إلى الاستجابة لتلك الدعوة، في مقابل التزامها بضمان استحقاقات، ليس أقلها العمل و الكرامة و العيش اللائق و المواطنة.

استقرت هذه المعادلة في الأذهان، و تناقلتها الأجيال، وصاحبت التوسع في التعليم العالي و الجامعي، و الانتقال من "الجامعة" – أى جامعة القاهرة كنموذج مرجعي يحتذى به متى توافرت الموارد- إلى ما يعرف بـ"جامعات الأعداد الكبيرة"، و"جامعات الأقاليم"، بما تنطوي عليه هذه المسميات في الغالب من إيحاءات سلبية.

و عليه فإن الصفحات التالية، على ما تحمله من طابع تقريبي لا تنفصل عن السياق المحيط بزمن الكتابة، الذي تتراوح توصيفاته بين إعادة النظر في العقد الاجتماعي، و ندرة مخصصات الدولة للتعليم العالي، و مراجعة السياسات الحاكمة لهذا القطاع، وفق معايير جديدة.

أما عن السياق الخاص بالجامعات و التعليم العالي، كموضوعات و قضايا للبحث، فتننازه كذلك عدة اتجاهات، لعل أهمها تدويل المصطلحات، و التوتر بين المعرفة الخبيرة و المعرفة الناقدة، و هيمنة الموضوعات و الاقتربات ذات الصلة بأجندة إصلاح التعليم العالي، بما يفسر في آن واحد، زيادة الاهتمام و زيادة الجماعات البحثية المعنية بالتعليم العالي، من جانب أول، و الحاجة إلى المزيد من التنويع في الاقتربات و الأسئلة، من جانب ثان. و يتجلى ذلك على وجه الخصوص في الإجماع الواضح على ما يشكل في لحظة ما، الأسئلة الدالة و ذات المعنى، و إقصاء سائر الأسئلة أو اعتبارها بمثابة مكمل تجميلي. فسؤال مثل ربط التعليم العالي بسوق العمل، يكتسب في المجال الأكاديمي شرعية البدهة، حيث تتطابق الموضوعات البحثية مع أجندة الإصلاح و مصطلحاتها. و في المقابل،

وعلى الرغم من شيوع عبارة طه حسين " التعليم كالماء والهواء"، فإنه يندر تناول التعليم العالي من زاوية "المنفعة العامة"، Public Good بكامل معضلات المفهوم و تبعاته الأخلاقية و السياسية، وهو المفهوم الذي ينطوي على شرعية بديلة.

و بالمثل، وعلى صعيد الاقتربات التي يجري تبنيها، فمعظمها يتراوح بين الدراسات الكمية و الدراسات التي تتناول الجامعة كما ينبغي أن تكون، في مقابل ندرة الدراسات الكيفية (ماجستير نفيسة دسوقي) والجزئية، والالتفاف حول واقع الجامعة كمكان ومجال حياة وفعل اجتماعي لصالح أسئلة الدور و الوظيفة.

## 2- الوضع الراهن

من الملائم بداية أن نحدد المقصود بالتعليم العالي في السياق المصري بالإشارة أولاً إلى أن التبعية الإدارية لا تشمل الجامعات فحسب، بل تمتد كذلك إلي ما يعرف بالمعاهد العليا، وبعضها يمنح شهادات معادلة لشهادات الجامعات. أما الخصوصية الثانية و الرئيسية، فهي جامعة الأزهر، (18% من الطلاب المقيدون) و التي لا تتبع المجلس الأعلى للجامعات، ويضاف إلى ذلك عدد من المعاهد التابعة للوزارات. و يختص بشأن الجامعات في مصر كل من وزارة التعليم العالي و المجلس الأعلى للجامعات (تأسس في 1950)، والذي يترأسه وزير التعليم. وعلى ذات النموذج تأسس مؤخراً مجلس الجامعات الخاصة.

كان إجمالي الطلاب المقيدون في الجامعات الحكومية في منتصف 2010 هو 1431469 طالب. ويرتفع هذا الرقم إلى 2.5 مليون لجملة الطلاب المقيدون (شاملة الأزهر، والجامعات والمعاهد الخاصة) باستثناء طلاب التعليم المفتوح بالجامعات الحكومية، والذين تقدر نسبتهم بـ 23% من جملة الطلاب. وقد توزع معظمهم بين 17 جامعة حكومية، على حين التحق 71728 بواحدة من 19 جامعة خاصة. و هناك أربع جامعات يتجاوز 100 المقيدون فيها مائة الف طالب، وهي القاهرة و الإسكندرية و عين شمس والمنصورة.

وثمة مؤشرات مستقرة لقراءة خصائص هذا المجتمع الجامعي، سوف نستعرض بعضها.

-معدل الالتحاق بالتعليم العالي (جامعات ومعاهد) في الفئة العمرية المناظرة في 2009 هو 32%.

- غياب التوازن بين مختلف التخصصات. ففي العام الجامعي 2009/2008، بلغت نسبة الطلاب المقيدون في مجموعة الدراسات الاجتماعية (تجارة، حقوق، آداب، تربية) 64%، في مقابل 17.6% للمجموعة التي تضم دراسات الطب و الهندسة و الصيدلة، 15.1% للعلوم التطبيقية (تنمية بشرية (2010).

- و وفقا للتقارير فان هذا الاختلال الهيكلي يرجع بالأساس إلى سياسة القبول بالجامعات و التي تكتفي بتحديد أعداد الطلاب المقبولين، بناء على أعداد المقبولين في العام الأكاديمي السابق، مع تعديلات طفيفة، بغية إتاحة فرصة الالتحاق بالجامعات لأعداد كبيرة من الطلاب، و إن تم ذلك على حساب جودة التعليم. و يضاف إلى ذلك تفضيل الطلاب للدراسات الأدبية لما يشاع عن سهولتها، الأمر الذي يعود إلى مرحلة الثانوية العامة، حيث يستأثر القسم الأدبي ب 70% من الطلاب (وحدة التخطيط 2010). و في المحصلة الأخيرة لذلك الاختلال، تأثيره في رفع معدلات البطالة، نتيجة حسبا يراه بعض الخبراء، من عدم استجابة نظام التعليم العالي، جامعات و معاهد، لمتطلبات سوق العمل.

- وثمة وجه آخر للاختلال، هو التوزيع الجغرافي، حيث يتركز في القاهرة والإسكندرية 38% من السكان، تصل نسبة الطلاب منهم إلى 35% (و 42.4% في القاهرة و وحدها) وتصل إلى أديها في شمال الصعيد، حيث لا تتجاوز 4,9% ل 12.3% من السكان (منظمة التجارة).

- كما تتوقف العديد من الدراسات عند تلاشي الفجوة النوعية بين الإناث و الذكور، حيث مثلت الإناث 56% من مجموع الذين استكملوا التعليم العالي (تنمية بشرية، 2010) ، وإن استمر التفاوت على مستوى المحافظات، كما تنخفض نسبة الإناث في الجامعات الخاصة و البرامج المميزة (منظمة التجارة)

- في 06- 07 ينخفض الإنفاق الحكومي على التعليم إلى 1.1% من الناتج المحلي الإجمالي، منعكسا على نصيب الطالب (874 دولار سنويا في 06-07 (منظمة التجارة 2010) وتبلغ نسبة النفقات الجارية 78% من ميزانية التعليم العالي، في مقابل 22% للنفقات الرأسمالية، يخصص منها 75% لبند الأجور. (تنمية بشرية 2010)، ويتشكل مجموع العاملين في الجامعات من 50% من الإداريين، و 50% من الأكاديميين. (تنمية بشرية، 2010).

بحسب ما تعتمد الدراسات من تعريف للفقر وتصنيف لمستوياته، فان 4,3% فقط من طلاب التعليم العالي، يأتون من الفئات المنخفضة الدخل، على حين تأتي غالبيتهم من شرائح الدخل الأكثر ثراءا بنسب 27,1% للشريحة الرابعة، و 46.5% للشريحة الخامسة. كما ترتفع نسبة من استكملوا التعليم في المناطق الحضرية. (تنمية بشرية 2010)

### 3- الإطار القانوني

تُنظم الجامعات المصرية، من الناحية القانونية، المادة 18 من الدستور المصري، و القانون رقم 49 لسنة 1972، بشأن تنظيم الجامعات، ولائحته التنفيذية، الصادرة بموجب قرار رئيس الجمهورية، رقم 809 لسنة 1975، والمعدلة بموجب قرار رئيس الجمهورية، رقم 340 لسنة 2007.



يتناول قانون تنظيم الجامعات، العديد من الأمور المتعلقة بالمجتمع الأكاديمي، من الناحيتين الإدارية والأكاديمية، بدءًا من تعريف اختصاص الجامعات، وتحديد هيكلها العام، والمجالس والقيادات المسؤولة، بداخل كل جامعة، والقائمين بالتدريس والبحث العلمي، ونظام الدراسة والامتحانات وشؤون الطلاب. و على مستوى الكليات هناك لائحة خاصة بكل معهد علمي، والتي تتحدد اختصاصاتها وفقا للمادة 197 من القانون.

ويتألف القانون من 213 مادة، تم تعديل الكثير منها، أو صدرت أحكام بعدم دستورية بعضها. وتشهد مصر بشكل منتظم جدلا متكررا حول إعادة صياغة مشروع قانون جديد، كان آخرها في عام 2007. وعلى الرغم من تكرر المطالبات بصور قانون جديد، و توالي التعديلات على مدى ما يقرب الآن من الخمسين عاما، و الحديث عن كونه قد صار أقرب إلى "الثوب المرقع"، (الاهرام، 2.3.07)، إلا أنه يبدو أن صياغة مشروع جديد، تواجه بالعديد من النقاط الشائكة، و منها على سبيل المثال لا الحصر، نص المادة 169 التي تنص على مجانية التعليم الجامعي في كافة مراحلها للمصريين. و بشكل عام، فمن الواضح أن معضلة مثل هذا القانون المزمع، تكمن في التوفيق بين تكريس التدخلات السياسية و الإدارية القائمة، وتقنين الإدارة الاقتصادية للتعليم العالي العام. ويتخوف البعض من صياغة القانون بناء على اعتبارات أنية متغيرة، خاصة فيما يتعلق بسوق العمل و اتفاقيات التجارة الدولية. فمن ناحية أولى، يعد سوق العمل بحكم التعريف من المتغيرات، وبالتالي فان أى تقنين للعلاقة بين اتجاهات سياسة القبول بالجامعات، وبين المعروض من فرص العمل، قد يؤدي إلى تعويق أداء الجامعة لأدوارها، وإزاحة الأقسام و التخصصات التي لا تلقى رواجاً. ومن ناحية ثانية، قد تتعرض سياسات دعم التعليم الجامعي للمراجعة، إذا ما تم تبني ما تنص عليه الاتفاقيات المتعلقة باطلاق المنافسة.

وفيما يتعلق بالجوانب الإدارية، فوفقا لأحد التقارير الحقوقية المعنية بالحرية الأكاديمية، فهناك العديد من المستويات الإدارية التي تقوم بإدارة الجامعة وإصدار القرارات الإدارية المتعلقة بها، سواء من داخلها أو من خارجها، وتندرج هذه المستويات بدءًا من وزير التعليم العالي، والمجلس الأعلى للجامعات، ورؤساء الجامعات ونوابهم ومجالس الجامعات وعمداء الكليات ومجالس الكليات ووكلاء الكليات، وتصدر القرارات وفقاً لهذا التسلسل بشكل هرمي شديد المركزية، لا يراعى أي قدر من المرونة، وهو ما يضيف طابعاً بيروقراطياً على القرارات المتعلقة بسير عملية التعليم الجامعي وتطورها، والسند القانوني لهذا التقسيم هو نص المادة 14 من قانون تنظيم الجامعات، التي تنص على أن " تتولى المجالس والقيادات المبينة في هذا القانون كل في دائرة اختصاصه مسؤولية تسيير العمل الجامعي وانطلاقه بما يحقق أهداف الجامعة، في حدود القوانين واللوائح المنظمة، وتعتبر القرارات الصادرة من كل مجلس من المجالس المنصوص عليها في هذا القانون في حدود اختصاصها ملزمة للمجالس الأدنى منها ...". وتكمن المشكلة الرئيسية في هذه الطريقة التي تتم بها إدارة الجامعة، في طريقة اختيار أعضاء هيئة التدريس، والقيادات الجامعية، عموماً بداية من رئيس الجامعة، إلى عمداء الكليات إلى رؤساء الأقسام.... الخ، فهؤلاء جميعاً يتم تعيينهم من قبل سلطات إدارية وتنفيذية، ولا ينتخبون لتولى مناصبهم، وهو ما ينعكس على درجة استقلالية هؤلاء جميعاً في

مواجهة السلطة التنفيذية واستقلالية كلا منهم في مواجهة رئيسته الأعلى، مما يعوق بشكل مباشر إمكانية حوكمة الجامعة المصرية، من خلال وضع معايير لتقييم القيادات الجامعية وقياس أدائها. (مؤسسة 2010)

فيُعين عمداء الكليات، بقرار من رئيس الجامعة (مادة 43) و هي مادة مستحدثة عام 1981، أما رئيس الجامعة، فيُعين من قبل الرئيس الأعلى للسلطة التنفيذية في الدولة وهو رئيس الجمهورية (مادة 25).

و يشير ذات التقرير إلى الغياب تام لفكرة تقييم الطلاب للأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس، فالفكرة السائدة أن عضو هيئة التدريس يلحق فقط، ولا يصح خضوعه للتقييم من قبل طلابه، على عكس الوضع القائم في بعض الجامعات القليلة مثل الجامعة الأمريكية بالقاهرة، التي تعتبر تقييم الطلاب لعضو هيئة التدريس أحد معايير استمرار الأخير في العمل بالمجال الأكاديمي من عدمه وما يرتبط بذلك من الترقيات والمنح وخلافه (مؤسسة 2010).

إضافة إلى ذلك، فإذا كان قانون تنظيم الجامعات، ينص على الإجراءات الواجب إتباعها في العديد من الموضوعات، مثل تعيين ونقل وانتداب الأساتذة و البعثات العلمية، والترقيات، إلا أن واقع الممارسات يؤكد على أن إدارة الجامعة، لا تستطيع القيام بأي من هذه الإجراءات، إلا بعد الحصول على الموافقة الأمنية. (مؤسسة 2010)

#### قانون الجامعات الخاصة

صدر أول قانون للجامعات الخاصة في مصر (101) في عام 1992. وقد تبعته لائحة تنفيذية صدرت بالقرار 355 لسنة 1996. و بمقتضى أحكام ذلك القانون، تأسست حوالي عشر جامعات. وقد تلا ذلك في عام 2009، صدور القانون رقم 12 لسنة للجامعات الخاصة والأهلية و لائحته التنفيذية 302 لسنة 2010 وتم منح مهلة للجامعات لمدة ستة أشهر، لتوفيق أوضاعها. وبمقتضى هذا القانون الذي ينطبق على كلا من الجامعات الخاصة والأهلية - تأسس ما يعرف بمجلس الجامعات الخاصة. ويشترط القانون أن تكون غالبية رأس المال المؤسس من المصريين. ويرى بعض أنصار التيار الليبرالي أن القانون قد أحكم تكبيل الجامعات الخاصة بالعديد من الشروط المقيدة، و أن الجمع بين كلا من الجامعات الأهلية و الخاصة في قانون واحد، لا يأخذ بخصوصيات كل من الشكليات، فضلا عن أن تشكيل مجلس الجامعات الخاصة، يقيد من استقلالية هذه الجامعات لصالح سلطة وزير التعليم. وعلى النقيض، وكما اتضح ذلك من المناقشات داخل البرلمان، فقد حذر بعض معارضي القانون من كونه شكلا لخصخصة التعليم الحكومي، مشيرين على وجه الخصوص إلى المادة 12، التي تعطي للجامعات الحكومية الحق في إنشاء الجامعات الخاصة، أو المساهمة فيها.

ووفقاً لللائحة الجديدة فمن ضمن مهام مجلس الجامعات الخاصة والأهلية متابعة وتطوير وضمان جودة العملية التعليمية والبحثية، وذلك من خلال رسم السياسة العامة للتعليم الجامعي والبحث العلمي بالجامعات الخاصة والأهلية ومتابعة سير العملية التعليمية والبحثية بها ودراسة تقارير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، وكذلك تنظيم قبول الطلاب وتحديد أعدادهم وفقاً لمعايير الجودة.

وعلى هامش الجدل الذي أثاره صدور القانون، طرحت مرة أخرى مسألة ماهية الجامعات الأهلية، "التي لا تهدف إلى الربح"، وتعريفها الفصافض، خاصة وأن الجامعة الوحيدة التي تحمل هذا المسمى، (من قبل صدور القانون) وهي جامعة النيل، تضم في مجلس إدارتها، رئيس الوزراء المصري.

و الواضح أن من أهم الترتيبات الجديدة قيام مجلس الجامعات الخاصة بضبط مسألتان رئيسيتان هما الحد الأدنى للقبول بكليات مختلف الجامعات الخاصة، وتحديد عدد الطلاب المقبولين.

ومن الأمثلة الدالة على طبيعة المشكلات القائمة حول الجامعات الخاصة، قيام جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا برفع دعوى على وزير التعليم العالي و مجلس الجامعات الخاصة، لامتناع الوزارة عن الاعتراف بشهادات خريجي الجامعة، بوصفها غير مطابقة لشروط الاعتماد. وذلك على أساس أن إتباع الجامعة لنظام الساعات المعتمدة، يمكنها من تخريج ثلاث دفعات من الطلاب في العام الدراسي الواحد. و هو الأمر الذي ينزل بخريجها عن الاشتراطات المطلوبة.

و لكليات الطب في الجامعات الخاصة سلسلة لا تنتهي من الأزمات، أطرافها المجلس الأعلى للجامعات، والجامعات الخاصة، ونقابة الأطباء. و كانت آخر حلقات هذه الأزمة في بدايات 2010، وتتعلق بإنشاء الكليات الطبية في جامعات 6 أكتوبر و مصر الدولية للعلوم والتكنولوجيا، دونما نص على ذلك في القرار الجمهوري بتأسيس الجامعات،" الأمر الذي اكتشفته الوزارة بعد 14 عاما" حسب تعبير نقيب الأطباء وبعد تخرج العديد من الدفعات.

وكانت نقابة الأطباء قد تحفظت لسنوات عدة على قبول خريجي الجامعات الخاصة أعضاءا بها، تأسيسا على محدودية إمكانات هذه الجامعات من المستشفيات الجامعية، ثم فرضت علي قيدهم بالنقابة شروط إضافية تتعلق بالتدريب. وسواء تعلق الأمر بالدفع إلى الحد من عدد الطلاب المقبولين أو بقيد الخريجين من عدمه، فالأمر يتعلق بحماية المهنة، في سياق أزمة التوظيف و الصعوبات التي يواجهها شباب الخريجين، على أن القرار قد لا يخلو من أبعاد سياسية.

#### العقواء أو قانون الجامعات الموحد

الإعلان عن قرب صدور قانون الجامعات الموحد، عبارة تكررت مرات كثيرة عبر السنوات الماضية. و المقصود بذلك هو قانون يجمع بين الجامعات الحكومية، والخاصة (و الأزهر أحيانا) مع تغييرات في التفاصيل، والتكهنات. في 2009، كان من المفترض أن يصدر القانون في 2010. وبحسب ما أورده الصحف من تصريحات للمسؤولين ومن تعقيبات، فقد لاقى مشروع القانون

معارضة من أساتذة الجامعات، بسبب رفض الأساتذة تحويل الجامعات الحكومية لإدارات اقتصادية، حيث اعتبروه أمر يقضي على مجانية التعليم، بالإضافة إلي الخلاف فيما يتعلق بضوابط اختيار القيادات الجامعية، وأسلوب اختيار مجالس الأمناء، واختيار أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم عن طريق الإعلان المفتوح، و الوضع الحالي لأعضاء هيئات التدريس وإمكانية تطبيق القانون عليهم.

و التعقيب الأول على الإطار التشريعي الحاكم لنظام الجامعات يشير إلى التناقض بين إطار موروث (مجانية التعليم الجامعي)، وسياسات مغايرة، وما يبدو من أن حسم ذلك التغير يرتب تكلفة سياسية باهظة. و التعقيب الثاني يدور حول تناقض الممارسات مع القوانين (حقيقة استقلال الجامعات في ظل الأدوار التي يمارسها الأمن). أما التعقيب الأخير ففحواه، أن تغيرات هائلة قد تمت على أرض الواقع الجامعي بالفعل، ليس من خلال القانون والتقنين، وإنما عبرما تتخذه السلطة التنفيذية من قرارات.

#### 4- أهم الإتجاهات العامة

تعرضت الجامعات في مصر على مدى السنوات الماضية للعديد من التغيرات، التي يصعب حصرها. فمنها ما يعود إلى التغيرات الاجتماعية بالمعنى الواسع، مثل ارتفاع نسبة الطالبات، ومنها ما يتصل مباشرة بالسياسات الحكومية، مثل تقليص عدد الطلاب المقبولين في الجامعات. وثمة تغيرات هادئة ولكنها ذات تأثير عميق و ممتد، مثل تعميم نظام الفصلين الدراسيين، وأثره على العملية التعليمية، وعلى الحياة الجامعية، و من التغيرات التي لا زالت في طور التطبيق و التعميم، تبني نظام الساعات المعتمدة، أو الوحدات المعتمدة، وهي أمور قد تتناولها دراسات الحالة. و في إطار هذا القسم من الدراسة، يقتصر الاهتمام على عدد من التغيرات الهيكلية في المبادئ الحاكمة لعمل الجامعات.

#### تأسيس الجامعات الخاصة

تأسست الجامعات الخاصة في مصر، باستثناء الجامعة الأمريكية، اعتباراً من 1996. وعلى الرغم من قصر هذه الفترة، إلا أنه يمكن رصد عدد من الملامح. و منها مثلاً زيادة عدد الطلاب المسجلين بالجامعات الخاصة بمقدار الضعف، ولكن بما لا يزيد في واقع الأمر عن. كذلك فإن زيادة عدد هذه الجامعات، قد اقترن بظهور معايير للمفاضلة بينها: تكلفة الدراسة مقارنة بجودتها، أو جدتها، أو سهولتها، أو تمايزها الاجتماعي، فضلاً عما تتيحه من فرص عمل أو مواصلة الدراسة في الخارج (أنظر دراسة دانييلي كانتيني). وفي إطار هذه السوق الجديدة للتعليم العالي وثقافتها، يتم الترويج

للجامعات المتنافسة بحملات إعلانية تركز على جوانب بعينها (ياسمين معتز). كما أن حداثة عهد هذه الجامعات، لم تحل دون التكوين التدريجي للـ "سمعة". ويظهر ذلك في تميز جامعات بعينها، أو فيما تحظى به من بريق تخصصات بعينها داخل الجامعات، أو القبول النسبي لما يعرف خطأ بالجامعات "الأجنبية" (الكندية، الفرنسية، البريطانية، الألمانية الخ) بما يبدو معروفا عنها من جدية. و هي جامعات خاصة، أنشأتها بالأساس رؤوس أموال مصرية، لكنها تحظى بقدر متفاوت من دعم وإشراف الدول الأجنبية، بما يعني أنها قد تتمتع بقدر من المصداقية، يميزها عن الجامعات الخاصة الربحية، خاصة فيما يتعلق باعتماد المقررات و الشهادات، حيث تثار أحيانا الشكوك حول ترويج بعض الجامعات الخاصة لاتفاقياتها مع مؤسسات أكاديمية أوروبية أو أمريكية، متواضعة المكانة، أو مجهولة الهوية.

على أن ثمة مؤشرات على أن تغيرا آخر قد طرأ على الجامعات الخاصة، و هو اكتسابها لقدر أكبر من المشروعية السياسية و الأكاديمية، مع الاعتراف بصعوبة التمييز بين المرجعيتين، أو بمعنى آخر "تطبيع" وجود الجامعات الخاصة، إلى جانب الجامعات الحكومية. ولنا أن نعود إلى الوراء قليلا، لرصد ملامح الجدل حول الجامعات الخاصة، في التسعينيات من القرن العشرين، سواء بالنظر إلى هاجس التغريب وفقدان الهوية الوطنية، أو باعتبارها "جامعات القادرين ماديا و الفاشلين علميا" التي تقوم على شراء الشهادات الجامعية و بيعها، أو محاولات الدفع بعدم الدستورية، استنادا إلى نص الدستور على مجانية التعليم العالي. (فرج)

و لا يعني ذلك أن الجامعات الخاصة، قد خرجت من الجدل العام، لكن موضوعات الجدل قد اختلفت، كما علا "صوت المستهلك" مطالبا بحقوقه في خدمة تعليمية مطابقة للمواصفات المعناة.

وقد تمثلت النتائج الإجرائية لهذا التحول بالتراكم في عدة مظاهر. و نذكر منها على وجه الخصوص إصدار قانون الجامعات الخاصة ولائحته التنفيذية، و أثر التقنين في تدعيم الجامعات الخاصة كجزء من واقع التعليم العالي في مصر. و يصدق ذات الأمر على قواعد القبول بالجامعات. فللمرة الأولى و في العام الجامعي 2009-2010، اشتملت قوائم مكتب تنسيق القبول بالجامعات على كلا من الجامعات الخاصة والعامة. وبالمفارقة يتضح التفاوت في شروط الالتحاق بالجامعات، وهي لا تقتصر على المصروفات: فالحصول على 85% من الدرجات قد لا يؤهل الطالب للالتحاق بأحدى الجامعات الحكومية، لكن ذات التخصص متاح مقابل 70% من الدرجات في الجامعات الخاصة.

أخيرا، وبالإحالة إلى النقطة التالية، فعلى أن نشير إلى أن إضفاء الشرعية على التعليم الجامعي الخاص، قد واكب إتجاه الجامعات حكومية ذاتها إلى "تسليح" عدد من البرامج و الخدمات التعليمية، واجتذاب شرائح اجتماعية، لا قبل لها بنفقات الجامعات الخاصة، ولكن لديها من الموارد والأسباب، ما يمكنها من دفع مقابل أعلى لخدمة تعليمية أكثر جودة. أو هكذا يفترض.

و على أية حال، فلا نسبة الطلاب في كل من الجامعات الحكومية والخاصة، و لا القوة الشرائية للمجموعات الاجتماعية المعنية بالاختيار فيما بينهما، تسمحان حتى الآن بالتأكد من فرضية "

المنافسة" بين الجامعات الخاصة والعامة لخدمة الطالب المستهلك. كما ليست ثمة براهين إلى الآن، على أن الجامعات الخاصة، قد أسهمت على نحو دال، في التخفيف من عبء ما تتحمله الدولة من موارد، لضمان التعليم الجامعي العام. على صعيد آخر وفي مجال إضفاء الشرعية على الجامعات الخاصة، جرى طرح مسألة اجتذاب الطلاب الذين يتجهون للدراسة في الخارج. ومع الاتجاه إلى تدويل التعليم العالي، تم التأكيد على العائد الاقتصادي المباشر للجامعات الخاصة، كمشروعات استثمارية، وقدرتها على جذب الطلاب من الخارج. و يظل التساؤل قائماً حول واحدة من أهم تبريرات الجامعات الخاصة، و هي انتاج نخبة جديدة عالية الكفاءة و تطوير البحث العلمي، والخوض في تخصصات متقدمة لا تتيحها الجامعات الحكومية.

### زيادة عدد البرامج الموازية في الجامعات الحكومية

شهدت السنوات الماضية تنوعاً فيما يسمى بالبرامج الموازية و زيادة التفاوت في فيما بينها، أو في ما بينها وبين رسوم التعليم الجامعي العام، كما امتدت تلك البرامج إلى كليات و جامعات الأقاليم. وتتراوح تلك البرامج بين شعب تدريس المواد باللغة الفرنسية والانجليزية، و ما يسمى بالبرامج المميزة في بعض الكليات، إضافة إلى نظم الانتساب و الانتساب الموجه (في طور الألغاء) وإعادة صياغتها بمصروفات أعلى تحت مسميات التعليم المفتوح، أو التعليم عن بعد، أو التعليم الإلكتروني.

و يجمع بين مختلف هذه الصيغ على تنوعها، حقيقة أن الطلاب الدارسين بها، يدفعون مصروفات أعلى من الرسوم شبه الرمزية التي يسددها نظرائهم، في مقابل دخول الكليات بشروط أكثر تساهلاً من حيث مجموع الدرجات المؤهلة، أو التعلم بلغة أجنبية، أو التمتع بشروط تعليمية أفضل، مثل قلة عدد الطلاب المقيدين؟ و يصف تقرير البنك الدولي هذا الواقع بالتشكيلة المزدوجة الفريدة، التي تميز النظام الجامعي في مصر، فمعظم البلدان العربية تلتزم إما بالمجانبة أو بالمصروفات، على أنه في الحالتين، فالنظام المتبع يطبق على كافة الطلاب.(270)

ويتحدث شيخ التربويين في مصر حامد عمار عن "ضياح البوصلة"، واصفا البرامج الموازية بانها "يدعة لا مثل لها ولا شرعية لها"، خاصة في الجامعات الحكومية، مشيراً إلى تكريس الطبقية و الاستهانة باللغة الوطنية.(الشرق الأوسط 10-6-08)

كذلك فثمة سؤال حول حقيقة ما تتقاضاه الجامعات مقابل هذه السلعة المميزة و ما مدى تميز هذه الخدمة، فالتعليم المفتوح مثلاً يهدف من ضمن ما يهدف إليه، إلى التخفيف من الضغط على البنية التحتية للجامعات، و مع ذلك فطلابه يسددون مصروفات أعلى، على الرغم من استثناءهم (إعفاء أم حرمان؟) من الحضور. كذلك فثمة جدل حول الشروط المؤهلة للالتحاق بالتعليم المفتوح، فالأصل فيه إتاحة الفرصة لمن تعذر عليهم الانخراط في التعليم النظامي، لكنه تحول حسب التعبير الشائع إلى "الباب الخلفي للالتحاق بالجامعات"، و الأقرب للقول أن الباب الخلفي صار بوابة رئيسية، خاصة بعد إزالة شرط مرور خمس سنوات على شهادة الثانوية العامة، و هو ما كان يسوغ لمقولة التعليم

كفرصة ثانية لمن فاتتهم الفرصة الأخرى. ففي العام 2006-2007، كانت نسبة الطلاب المقيدون في البرامج المميزة، تقدر حسب البنك الدولي بـ 23% من إجمالي طلاب الجامعات. كما أن نظرة إلى التخصصات المتاحة وفق هذا النمط، لا تدعم ما يذهب إليه الخطاب الرسمي، من اعتبارات تتعلق بالاستجابة لسوق العمل. أخيراً فالتساؤل الذي يجب كل ما سبق من أسئلة، هو: ما وزن الاعتبارات المتصلة بتمويل التعليم الجامعي الحكومي، في التخطيط الاستراتيجي لسياسية التعليم العالي، وهل يستجيب ذلك التخطيط لسائر الأبعاد الأخرى المتصورة لمختلف أدوار الجامعات الحكومية، من علمية وبحثية واجتماعية، أم أن الأخيرة لا تعدو أن تكون مجرد تبرير و تجميل لمنطق الضرورة الاقتصادية؟

### 3- ميزانية الجامعات بين التمويل الذاتي والاعتمادات الحكومية

ينسحب السؤال السابق على هذه النقطة أيضاً. ففي السنوات الأخيرة، تبنت السياسات الرسمية، حث الجامعات على توفير موارد التمويل الذاتي، للتحول إلى مكون أساسي، في تلبية احتياجات الجامعات، بالنظر إلى عدم كفاية مخصصات التعليم العالي، وتدور نسبتها حول 1.1% من الميزانية (بنك دولي). ويقدر نسبة ما يخصص منها للنفقات الجارية بحوالي 78%. و أحد أوجه ذلك هو تدني نصيب الطالب من الإنفاق الذي يبلغ 874 دولار سنوياً. وقد لجأت الجامعات الحكومية في السنوات الأخيرة إلى التمويل الذاتي عن طريق الأنشطة المدرة للدخل. و علي سبيل المثال، ففي جامعة عين شمس، يغطي التمويل الذاتي 6.5% من بند الرواتب، و 76.3% من سائر النفقات خلاف الأجور.

أما عن طبيعة هذه الأنشطة، فعلى رأسها ما تدره من دخل، المصروفات التي يدفعها طلاب البرامج الموازية و التعليم المفتوح ، فضلاً عما تعود به على الجامعات أنشطة الوحدات ذات الطابع الخاص، و التي تم تأسيسها بمقتضى المادة 307 من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات، بوصفها "وحدات ذات طابع خاص لها استقلال فني و مالي و إداري".

و قد ازداد عدد هذه الوحدات، وامتدت إلى جامعات الأقاليم و تنوع أنشطتها، من المستشفيات الجامعية، إلى مراكز البحث، مروراً بالخبرة و الاستشارات، و انتهاءً بقاعات المؤتمرات و التجهيزات الرياضية التي يجري تأجيرها، و معامل التحليل أو دور الحضانة التي تقدم خدماتها للجمهور. أما العنصر الثابت الأساسي، فهو الجدل غير المنقطع حول إعادة توزيع الدخل المتحقق من خلال هذه الوحدات. و من هذا الجدل ما يتصل باستقلال الوحدات عن الجامعة، وما يراه البعض من استئثار بعض مستويات الإدارة بنسبة مبالغ فيها أو غير مستحقة، من عائدات المشروعات الخاصة، واقتصار مسؤولية إدارتها، على الأساتذة المقربين من القيادات العليا. و عن هذا يرد في إحدى المدونات :

" لكن الملاحظ في بعض الجامعات، أن رؤساء تلك الجامعات يختصون لأنفسهم بمنصب رئيس مجلس الإدارة لعدد كبير من مراكز الخدمة العامة والوحدات ذات الطابع الخاص، وطبعاً الهدف

واضح وهو الحصول علي أكبر قدر ممكن من المكافئات تحت سمع وبصر الجميع...! وأعتقد أن هذا التصرف يعد نوعا من أنواع التفسيرات الخاطئة للقانون لأنه لا يعقل أن يقوم سيادة رئيس الجامعة بمراجعة قرارات سيادته بنفسه كما أنه ليس من المقبول أن يقوم سيادة رئيس الجامعة باعتماد سيادته لقرارات سيادته...! () وآخر ما وصلني من معلومات تفيد أن رئيس إحدى الجامعات السابقين كان يرأس مجلس ادارة 16 مجلس وخمسة لجان بالإضافة لمجلس الجامعة...! وتلك ليست نكته ولا ادعاء ولكنها حقيقة وتلك المجالس اللجان تشمل " اللجنة العليا للإشراف على شعبة اللغة الإنجليزية بكليتي التجارة والحقوق، اللجنة العليا لتحسين الميزة التأمينية لطلاب الجامعة ، مجلس إدارة مركز توجيه المنتسبين ،اللجنة العليا للإشراف على الطلاب المالىزيين، اللجنة العليا للإشراف على نوادي تكنولوجيا المعلومات واختبارات الرخصة الدولية ICDL، اللجنة العليا لدورات الحاسب الآلي والانترنت لطلاب الدراسات العليا بكليات الجامعة ، مجلس الإدارة المركزي لبرامج التعليم المفتوح، مجلس إدارة مركز الخدمة العامة لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها بالجامعة، مجلس إدارة مشروع دعم وصيانة وتجهيزات مباني الجامعة، مجلس إدارة مركز الخدمة العامة للمؤتمرات والاحتفالات، مجلس إدارة مجلس تطوير الأداء الجامعي، مجلس إدارة وحدة التخطيط الاستراتيجي، مجلس إدارة اللجنة العليا للمستشفى التعليمي الجديد، مجلس إدارة مركز الطب النفسي وجراحة المخ والأعصاب، مجلس إدارة مركز اللغة الفرنسية بكلية الحقوق، مجلس إدارة مطبعة الجامعة مركز الخدمات العامة للحاسبات والتكنولوجيا، مركز إدارة البرنامج التأهيلي التربوي، مجلس الإدارة الطبية، ومركز الخدمة العامة للتنمية البشرية و مركز اللغات والتعليم المستمر. اللهم لاحسد (..) قد أن الأوان، ان لم يكن قد تأخر لتدخل الحكومة لإصدار قرار يحظر فيه علي جميع أعضاء هيئة التدريس مهما كانت وظيفتهم رئاسة أو المشاركة في عضوية مجلس ادارة لأكثر من وحدة ذات طابع خاص واحدة أو مركز واحد من مراكز الخدمة العامة بالجامعة وذلك لإتاحة الفرص أمام جميع أعضاء هيئة التدريس بالجامعة لأنه ليس من المنطقي أن يحصل رئيس جامعة علي نصف مليون جنيها شهريا أو أن يحصل نائب رئيس الجامعة لشئون البيئة وخدمة المجتمع علي أكثر من مائة الف جنيها شهريا بينما يحصل الأستاذ علي خمسة آلاف جنيها بما فيهم فلوس الجودة كما أن اشراف رئيس الجامعة ونائب رئيس الجامعة لشئون البيئة علي تلك الوحدات يدخل في صميم عمله ومقتضيات واجباته".(مدونة

و إذا كان من الصعب البرهنة على ما سبق، فان هذه السطور تعطى مؤشرا على إحدى القضايا التي يكتفي هذا التقرير بالإشارة إليها، و هي الفساد الجامعي في صورته المقننة.

#### 4- سياسة القبول بالجامعات على مفترق الطرق

تخضع سياسة القبول بالجامعات لنظام يغلب عليه الطابع المركزي، و يقوم فيه مكتب تنسيق القبول بالجامعات بالدور التنفيذي الأساسي، على حين تلعب الجامعات دورا محدودا في تحديد أعداد الطلاب المقبولين. وتقليديا اعتمدت قواعد القبول بالأساس على درجة النجاح في الثانوية العامة،



التي يتحدد بمقتضيتها ما إذا كان الطالب سوف يلتحق بوحدة من كليات الأعداد الكبيرة، أو ينتقل إلى مصاف واحدة من كليات القمة. و تضاف إلى ذلك بعض الاعتبارات التوجيهية مثل التوزيع الجغرافي و اختبارات القدرات لبعض الاختصاصات كالفنون الجميلة. وقد نال هذا النظام العديد من الانتقادات، محورها الرهان على الفرصة الواحدة، التي يتحدد بناء عليها مصير الطلاب، و قد تفرض عليهم مسارا تعليميا و مهنيا لا علاقة له باختياراتهم، أو قدراتهم. يزيد على ذلك ما يسمى بكابوس الثانوية العامة، و التي لا يبدو أن تقسيمها إلى مرحلتين قد خفف من وطئتها. كانت السمة الإيجابية الوحيدة لذلك النظام، هي استناده إلى معيار موضوعي أساسي لضمان العدالة، وإن كان لا يقيس القدرات الحقيقية، وهو الامتحان المكتوب. فقد ذلك المعيار قدر من معناه، مع توسيع إمكانات الاختيار المقترن بالقدرة المادية، على حين طرحت مقترحات للتوسع في اختبارات المواد المؤهلة، مثيرة العديد من التحفظات، لتشكك المصريين الهائل في حيادية الاختبارات الشفاهية، وكافة طرق الاختيار، التي يدخل فيها العنصر الشخصي، حاملا في طياته شبهة الوساطة و المحسوبية. يضاف إلى ذلك ما يقوله بعض الخبراء عن مغبة إلغاء نظام تنسيق القبول، متمثلة في الاستبعاد النهائي للطلاب الفقراء من الجامعات، خاصة و أن اختبارات soft skills قد لا تبعد كثيرا عن اعتبارات ما هو لائق اجتماعيا.

#### 5- الاعتماد و الجودة : شعار المرحلة

صدر قرار رئيس الجمهورية في نوفمبر 2007 بإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بعد إقراره من مجلس الشعب (قانون رقم 82 لسنة 2006) ، والذي ينص على أن هذه الهيئة تتمتع بالاستقلالية وتكون لها الشخصية الاعتبارية العامة، وتتبع رئيس مجلس الوزراء، ويكون مقرها مدينة القاهرة، وللهيئة أن تنشئ فروعاً لها في المحافظات. كما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم 25 لسنة 2007 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 82 لسنة 2006 بإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد. ووفقاً للمادة (14) من قانون إنشاء الهيئة يكون للهيئة مجلس إدارة يصدر بتشكيله قرار من رئيس الجمهورية ويتكون من خمسة عشر عضواً. من بين خبراء التعليم ممن لهم دراية كافية في مجال تقويم الأداء و ضمان جودة التعليم في جميع مجالاته ، و لا تتعارض مصالح أي منهم مع أهداف الهيئة. ويعين القرار من بين أعضاء المجلس رئيساً وثلاث نواب للرئيس، أحدهم لشئون التعليم العالي والأخر لشئون التعليم قبل الجامعي والثالث لشئون التعليم الأزهري. وتمتد مدة عضوية مجلس الإدارة لأربع سنوات قابلة للتجديد لمدة واحدة مماثلة. ومن ناحية أخرى تنص المادة (16) من نفس القانون على أن لمجلس إدارة الهيئة الحق في أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو أكثر يعهد إليها بصفة مؤقتة ببعض اختصاصاته أو بأداء مهمة معينة.

من الوصف الرسمي الوارد على موقع الهيئة القومية، تستوقفنا أولاً شروط استقلاليتها، "على الطريقة المصرية"، أي التبعية المباشرة لرئيس الوزراء. ويستوقفنا ثانياً جمع هذه الهيئة بين التعليم والتعليم العالي، الأمر الذي كان مثار جدل. و من الممكن أن نتوقف بالتحليل على المستوى العام، حيث يميل الخطاب الرسمي إلى الموازنة بين الجودة كتوجه جديد، في مقابل الإتاحة كتوجه قد آن

الأوان للتخلي عنه. وعند مستوى آخر، يتعلق بالممارسات اليومية داخل الجامعات، وطقوس الجودة (زيارة الخبراء للمؤسسات التعليمية، أنشطة التقييم الذاتي، وحدات الجودة في الكليات والمعاهد، كم الاستمارات المتداولة)، و شيوع المصطلحات، يتضح أن الشعار قد فرض نفسه بالفعل. لكن التساؤل الرئيسي، وإن اختلفت الصياغات أحيانا، يتعلق بالحد الأدنى اللازم من الموارد، لتحقيق النقلة الكيفية المرجوة. و أحد الأمثلة على ذلك هو شرط زيادة عدد الساعات المكتبية التي يقضيها أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، للتواصل مع الطلاب. والأمر على بساطته، يصطدم باكتظاظ المكاتب المخصصة لأعضاء هيئة التدريس.

تختلف الآراء حول الجدوي من الجودة، بين متحمس، ومتشكك فالبعض يراها أمرا إيجابيا وضروريا على أية حال، خاصة في ظل تدويل التعليم العالي. ويبرهن البعض الآخر، على الأثر الجانبي الإيجابي و هو "نشر ثقافة الجودة"، على حين ترى بعض الآراء، أن حشد هذا الكم من الموارد البشرية والمادية، لمجرد الترويج لثقافة الجوى، يمثل إهدارا لها. ويرى فيها البعض أخيرا، محض إجراءات ورقية، لا تؤثر في صلب الممارسات.

و يذكر أن عدد الكليات التي تقدمت للحصول على الاعتماد، من خلال وزارة التعليم العالي يظل محدود جدا، وبحسب المعلومات المتوافرة في أغسطس 2010، فإن كليتان فقط، من حوالي 570، قد حصلتا على الاعتماد، و هما كلية الطب بجامعة قناة السويس، وكلية التمريض بجامعة الإسكندرية، الأمر الذي يدعو أولا إلى استلهم خبرة هذه المؤسسات النموذجية، والتساؤل ثانيا عن مصير كليات "الأعداد الكبيرة"، لب المشكلات، والتي تبعد بها أوضاعها عن اشتراطات الجودة كل البعد، و ما ينتظرها بين التفكير والاستبعاد.

## 5- إصلاح التعليم العالي

### مشروع تطوير التعليم العالي نموذجا

شهدت السنوات من 2002 إلى بداية 2008، إنجاز المرحلة الأولى من مشروع تطوير التعليم الجامعي، أو HEEP Higher Education Enhancement Project

و هذا المشروع هو الطبعة المصرية، من مشروعات من مشروعات مشابة، يجري تطبيقها في عدد من البلدان، بدعم من مختلف الجهات المانحة، وإن كان الداعم الرئيسي هو البنك الدولي. وقد بلغ تمويل المشروع 50 مليون دولار، يقابلها 10 مليون دولار من المكون المحلي.

ويتألف ذلك المشروع من 6 مكونات :

صندوق مشروع تطوير التعليم العالي

مشروع تطوير نظم وتكنولوجيا المعلومات

مشروع تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات

مشروع تطوير كليات التربية

مشروع تطوير الكليات التكنولوجية

مشروع توكيد الجودة و الاعتماد

و كما هو واضح من استعراض قائمة المشروعات، فهي تمس بالعديد من القضايا والقطاعات، التي سبق وتعرضت لها أقسام من هذا التقرير،

وبانتهاء المرحلة الأولى من المشروع، قامت كل من المؤسسات الوطنية والجهات المانحة، بأدورها في تقييم المشروع، و تقييم أداء كل طرف لسائر الأطراف. وليس من المطروح هنا الإلمام بكافة جوانب الموضوع، خاصة مع توافر كافة المعلومات الرسمية على شبكة الانترنت، ولكننا يمكن أن نطرح بعضا من التساؤلات، حول كيفية التعامل البحثي مع مثل تلك المشروعات الإصلاحية الضخمة، ومن هذا المنطلق فمشروع تطوير التعليم العالي، هو حالة دراسية نموذجية، لما يمكن تسميته بالانثروبولوجيا السياسية للإصلاح (Farag, 2010).

فقد انخرط في هذا المشروع، آلاف العاملين بالتعليم، بشكر مباشر، أو غير مباشر، وامتدت تأثيراته المادية و الإدارية و الثقافية، إلى دوائر أوسع، واقترن بابتداع المؤسسات، والأساليب التنظيمية، واللجان المختلفة، والندوات، والدورات التدريبية، والبعثات من وإلى مصر، والألاف من الصفحات المطبوعة، و تكونت عبره شبكات وصلات، افتراضية أو مادية، وغيرها من التفاعلات التي يصعب حصرها، والتي يندر التوقف عندها باعتبارها من طبائع الأمور.

وكما هو الحال في القضايا التي تقوم فيها الجهات المانحة بأدوار رئيسية فقد استبق الخطاب الرسمي الانتقادات أو الشبهات، مؤكدا على أن أجندة الإصلاح مصرية صرفة. وفي المقابل، فقد أوضحت إحدى الدراسات المقارنة حول الإصلاح التعليمي، و التي تناولت تحديدا آلية التفاوض مع البنك الدولي، أن ثمة لعبة تفاوضية جادة، حول المصالح المشتركة والمتعارضة (K)، ويمكن أن نضيف إلى ذلك أن تبني لغة مشتركة بين الأطراف المتفاوضة، يؤسس فيما بينها لمساحة من التواطؤ،

فالى أى مدى ينعكس ذلك على قائمة المشروعات الستة التي سبقت الإشارة لها ؟ من البديهي أن هذه المشروعات تعبر عن أولويات تم اعتمادها، ولكن ثمة قراءة عكسية، قد ترى فيها القطاعات القابلة للإصلاح، وتستشف منها غياب قطاعات أخرى، تعد من الرهانات الخاسرة مسبقا.

## 6- أساتذة و طلاب: الجامعة كعالم

يدور التساؤل هنا حول أوسع الخبرات المشتركة بين الأطراف المشاركة في الجامعة. و بالنظر إلي حجم النظام الجامعي في مصر و تنوعه، فمن البديهي أن للتعميم مخاطره، و مع ذلك فقد استقرت في التصورات والأذهان بعض الآراء التي يمكن أن تشكل قواسمًا مشتركة، والتي يمكن كذلك أن تدعمها أو تنفيها الدراسة الميدانية. فالجامعة هي فضاء الاختلاط بامتياز، أو هكذا جرى تخيلها: اختلاط الأصول الاجتماعية، و الجغرافية، والنوع، والدين. ويمكن أن نتوقف عند عدد من الملامح

و على سبيل المثال فمن المتفق عليه أن وضعية الأستاذ الجامعي، هي الأرقى اجتماعيا بلا منازع، و ثمة إجماع علي ذلك، بما يحمله اختلاط المهنة بفكرة الرسالة من قيود على حياة الأستاذ الجامعي، و ما تفرضه من اعتبارات و طقوس تتعلق بالحياة الجامعية و لكنها تمتد إلى الحياة الخاصة للأساتذة، على اعتبار ضمنى بانهم يتبعين أن يشكلوا نماذج أخلاقية يحتذى بها. (رابطة العنق)

يقابل ذلك تساؤل حول ملائمة الدخل للمكانة الرمزية و الاجتماعية، وهنا يصبح أستاذ الجامعة خير معبر عن أقصى درجات التوتر بين العلم و الثروة، و استحقاقات كل، فاساتذة الجامعة هم الأعلى مكانة لكنهم ليسوا الأعلى من حيث الدخل من بين كافة العاملين في مصر.

على أن من أساتذة الجامعات من يزاولون بحكم التخصص أعمالا خاصة مشروعة، كالطبيب و المهندس و المحامي و الاستشاري، تأتي بكلا من الدخل و المكانة، بحيث يدعم كلاهما الآخر. أما أستاذ التاريخ أو الفلسفة فتتقلص بالنسبة له مثل تلك الفرص. وقد تأتي بعض الأنشطة بالدخل و إن كانت لا تضيف إلى المكانة والعكس بالعكس.

و تضاف إلى اعتبارات المكانة، أمور تتعلق بكون الأستاذ الجامعي "شخصية عامة" أم لا، مثل الكتابة في الصحف و المشاركة في المنتديات، والبرامج التلفزيونية، و وفرة الصلات الخارجية، وفي الغالب ما تندر هذه الفضاءات بالنسبة لأساتذة الجامعات الإقليمية.

وعليه فإن "الأوضاع الطبقيّة" لأساتذة الجامعة بالغة التفاوت، وقد زاد عليها في السنوات الماضية، أن للجامعات الخاصة شروط توظيف لا تضمن الاستقرار الوظيفي و الترقى، كما هو الحال في الجامعات الحكومية، كما أن لمعيار القدرة المادية دور في تقليص التنوع الاجتماعي.

وبذات المنطق تمثل الجامعة لطلابها عدة عوالم متشابهة: حقبة من حياتهم،عالم من الحرية النسبية بعد قيود المدرسة الثانوية، تجربة الاختلاط بين الشبان و الشابات، اكتشاف "المظاهرة" و النشاط السياسي، أو علي النقيض من ذلك، ملمح لا نعرف عنه الكثير، و هو الطالبات و الطلاب الذين يزاولون عملا إلى جانب الدراسة الجامعية. ويبقى التساؤل عما إذا كان يمكن التعويل على الجامعات في التأسيس لخبرات مشتركة، مع ما تشهده من تكريس للفروق الطبقيّة. و قد سبق أن أشرنا إلى زيادة نسبة الطلاب المقيدون بالتعليم المفتوح أو التعليم عن بعد، والذي يقتضي حضورا، بما يثير

تساؤلا ختاميا عن ارتباط كافة معاني الجامعة بمكان هو الحرم الجامعي و ما يعنيه تراجع المكان من معان جديدة، أو من غياب المعني.

-الخاتمة الجامعات بعد 25 يناير 2011: إصلاح أم ثورة

تساؤلات للمستقبل

تم إنجاز الجزء الأكبر من هذا التقرير في الأيام الأخيرة من عام 2010، أى قبل قيام ثورة 25 يناير 2011، التي أطاحت بالرئيس السابق حسني مبارك، ورموز نظامه. و من الواضح انه من الصعب توقع ما سوف يسفر عنه ذلك التغيير السياسي على حالة التعليم العالى والجامعات في مصر، خاصة وأن عدد من القضايا المرتبطة بهذا القطاع، يرتهن بالخروج الأمن من فترة انتقالية، يسيطر فيها على مقاليد الأمور المجلس العسكري، تعاونه حكومة انتقالية لتسيير الأعمال، ريثما يتم نقل السلطة إلى حكم مدني منتخب. كما انه قد تم إرجاء عدد من القضايا الملحة إلى العام الأكاديمي القادم، على حين يرتبط بعضها الآخر باعادة صياغة الإطار الدستوري و التشريعي، والسياسات التي سوف تنتبها الحكومة المقبلة.

على أن الوضع الراهن، يسمح أولا باستعراض أبرز التفاعلات الآنية، سواء فيما يتعلق بالمشاركة في الثورة، أو بتداعياتها على مجمل الأطراف المشاركة في المجال الجامعي. كما أن التباس الموقف الحالي، لا يحول دون صياغة عدد من التساؤلات حول المستقبل، لأن الثورة وإن لم تتضح بعد ملامح السياسات العامة التي سوف تترتب عليها، إلا انه من المؤكد أنه قد صاحبته أو ترتبت عليها، تغيرات في المطالب والتوقعات، وإعادة النظر في عدد من مسلمات الأمس القريب.

-كانت النواة الرئيسية للثورة مشكلة من شباب الخريجين و الطلاب. و مع ذلك فان هذه النواة لم تتشكل داخل الجامعات، وإنما عبر شبكات التواصل الاجتماعي أولا، ثم في الميادين و في خضم الثورة، بالتفاعل مع قوى اجتماعية أخرى. ومع انفتاح مجالات الفعل السياسي و الحزبي وإعادة تشكيل المجال العام، وإطلاق الحريات العامة، بما فيها التظاهر و الإضراب والإعتصام والتنظيم، فان التساؤل الأول يدور حول الأدوار الجديدة للجامعة كجزء من المجال العام، و حول العلاقة بين المطالب الخاصة بالطلاب والأساتذة، و تلك ذات الطابع السياسي العام، خاصة فيما يتعلق بتشكيل ما يعرف بالحركات الطلابية. وعلى سبيل المثال، فقد كان الجامعات طوال عدة عقود، هي المكان المختار و الرئيسي للتعبير عن دعم القضية الفلسطينية، في مقابل خفوت الاحتجاج نسبيا فيما يتعلق بالمطالب الخاصة بفئة الطلاب

-لم يكن من المستغرب أن تكون أول الأسئلة المثارة حول "التخلص من رموز العهد البائد"، مقترنا بتفعيل اللآليات التمثيلية. وجاءت الإجابة سلمية و توافقية على ما يبدو، ممثلة في حل الاتحادات الطلابية بنتائجها المزورة، وإعادة انتخاب القيادات الطلابية. أما عن الشق الآخر من السؤال، و المتعلق بمطلب قديم، هو العودة إلى انتخاب العمداء، فالإجابات النهائية لم تتضح بعد، كما أن بعضها قد اتسم بالعنف، (كما هو الحال بالنسبة لمطلب طلابي باقصاء عميد كلية الإعلام)، و كأن زيادة

الإصرار على التخلص من الوجوه القديمة، يقابلها تشدد مقابل على الحفاظ على القواعد. ومع الخروج من الأوضاع المؤقتة والانتقالية، فقد يتم طرح المقصود بتنظيم الجامعات ضمن إطار سياسي جديد يفترض انه غير سلطوي. وعلى المستوى العملي، فرغم إقصاء أجهزة الأمن رسمياً عن التدخل في الشأن الجامعي، إلا أن السؤال قائم حول الأشكال الجديدة، الصريحة والمستترة، للضبط الأمني للجامعات. وبشكل أعم، فالوضع القائم بعد شهور من قيام ثورة أزالت رأس النظام و رموزه، وإن بقيت أركانه وآلياته، هو أن الجامعات صارت حلبة للصراع السياسي بين قوى عديدة، والجديد في الأمر، إن بعض هذه الصراعات صار يحسم ميدانيا داخل الجامعات ذاتها.

-على المدى المتوسط يمكن طرح التساؤل حول مصير بعض المؤسسات والسياسات، التي ارتبطت بشخصيات بعينها، و برؤى و مصالح شبكات النخبة. ويمكن هنا أن نتناول بالتساؤل مصير الاتجاهات العامة التي سبقت الإشارة إليها، أو مصير بعض المؤسسات التي تمتعت بدعم النظام السابق (هيئة الاعتماد والجودة)، أو السياسات التي اعتمدت على قروض المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي، كما هو الحال في مشروع إصلاح التعليم العالي. ارتبطت كل هذه التوجهات بدعم سياسي و مالي، علي اعتبار أنها تستجيب للأولويات، واكتسبت بذلك مشروعيتها، كسبل مضمونة للإصلاح الأمن للتعليم الجامعي، بديهية في مضمونها، وإن تفاوت قدر نجاحها عند التطبيق. و السؤال هنا هو ما إذا كان التغيير الثوري سوف يمتد إلى مناقشة هذه البديهييات، وهو ما يطرح بالتالي مسألة تفاعل التعليم العالي كنظام محافظ و أوضاع مستقرة و شبكة مصالح، وإعادة إنتاج للفرص الاجتماعية، مع أوضاع الثورة. و بمعنى آخر فالسؤال إن صح، هو كيف يستجيب التعليم العالي المقترن بالإصلاح، لفكرة الثورة.

-يمكن أن نلاحظ أن أجندة الإصلاح الجامعي ذات الطابع الدولي ، قد تم طرحها في العقود الماضية بوصفها حزمة من الإجراءات الفنية ذات الطابع المحايد. فهل تعيد الثورة "تسييس" مسألة الجامعة و التعليم العالي، و ما مدي علاقتها بمسألة العدالة الاجتماعية، فعلى رأس مهام الحكم المدني القادم، وضع دستور جديد، بما قد يتضمنه أو لا من نص على مجانية التعليم العالي، كحق من الحقوق.

- يفتح تزامن الثورات العربية أفقا جديدة للنفكير المقارن حول موقع الجامعات العربية من المجال العام و تغيراته، فضلا عن مدي تأثر مختلف الأوضاع الجامعية بالحالة الثورية، وانتقال النماذج فيما بين المجتمعات العربية. وإذا كان تزامن الثورات قد أعاد طرح البعد العربي، بقوة و علي نحو غير متوقع، فهل يكون لذلك تأثيره على سياسات تدويل التعليم العالي المنفردة في مختلف الأقطار العربية، وفاق التنسيق على الصعيد الإقليمي العربي..

-وأخيرا و بالنظر إلى الحالة المصرية، فهل يكون لزوال النظام السلطوي تأثيره علي شروط البحث الميداني، و شفافية المعلومات ومدى أتاحتها، وعلی اتجاه الفاعلين لبلورة رؤى أكثر نقدية..

## قائمة المراجع

وزارة التعليم العالي، وحدة إدارة المشروعات، تقييم المرحلة الأولى من مشروع تطوير التعليم الجامعي 2002-2009.

البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وزارة التخطيط، مصر : تقرير التنمية البشرية 2010.

مؤسسة حرية الفكر و التعبير، التقرير السنوى الأول للحرية الأكاديمية 2009-2010.

Iman Farag, *La construction sociale d'une éducation nationale. Enjeux et trajectoires éducatives. Egypte 1900-1950*. Thèse de doctorat. Ecole des hautes études en sciences sociales, Paris, 1999.

Iman Farag, "Going International: The Politics of Educational Reform in Egypt", in Mazawi, Andre and Sultana, Ronald, *Education and the Arab World: Political Projects, Struggles and Geometrics of Power*, Routledge, World Year Book of Education, 2010.

Ministry of Higher Education, Strategic Planning Unit, *Country Background Report, Summary*.

OECD & The World Bank, *Higher Education in Egypt, Reviews of National Policies for Education*, 2010.

المجلس الأعلى للجامعات

<http://www.scu.eun.eg/wps/portal>

وزارة التعليم العالي

[/http://www.egy-mhe.gov.eg](http://www.egy-mhe.gov.eg)

الهاز المركزي للتعبئة والإحصاء

<http://www.capmas.gov.e>

الملحقات:

الطلاب المقيدون

خريجي الجامعات

أعضاء هيئة التدريس

الإنفاق الحكومي